

الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار: تقييم عملية إنهاء الاستعمار في عالم اليوم، المعقودة في نومييا، في كالدونيا الجديدة، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠

أولا - مقدمة

١ - أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١٤٦/٥٥، الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء مضاعفة جهودها لتنفيذ خطة العمل الواردة في مرفق تقرير الأمين العام (A/46/634/Rev.1 و Corr.1)، المستكملة حسب الاقتضاء، لتصبح خطة عمل العقد الدولي الثاني. وترد خطة العمل المستكملة في تقرير الأمين العام عن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (A/56/61).

٢ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ١٠٦/٦٤، على برنامج العمل الذي تتوخى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الاضطلاع به في عام ٢٠١٠، ويشمل عقد حلقة دراسية في منطقة المحيط الهادئ تنظمها اللجنة ويحضرها ممثلون من جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣ - والهدف من هذه الحلقة الدراسية هو تمكين اللجنة الخاصة من الاستماع إلى آراء ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخبراء وأعضاء المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى في عملية إنهاء الاستعمار. وقد قيّمت الحلقة الدراسية الوضع في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك متابعة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعقودة في عام ٢٠٠٨، وسعت إلى تحديد النهج في مجال السياسات والسبل العملية لمعالجة التحديات والفرص في عملية إنهاء الاستعمار في عالم متغير. وقيمت الحلقة الدراسية أيضا التطور الدستوري للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير، بغية وضع برنامج عمل بناء على أساس كل حالة على حدة، بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم، من أجل إنهاء الاستعمار في هذه الأقاليم. فضلا عن ذلك سعت الحلقة الدراسية إلى تحديد المزيد من المجالات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما أن تعزز فيها برامج المساعدة للأقاليم في إطار متكامل، لا سيما لكفالة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للأقاليم المعنية.

٤ - وسعت الحلقة الدراسية أيضا إلى تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار الذي أوشك على الانتهاء، وتحديد الإجراءات

ذات الأولوية للسنة المتبقية من العقد، علاوة على تحديد ما يمكن اعتماده من نهج وأولويات لما بعد عام ٢٠١٠.

٥ - وستكون مساهمات المشاركين بمثابة أساس لمواصلة اللجنة الخاصة القيام، في دورتها الموضوعية المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٠، بالنظر في تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة تتعلق بتحقيق أهداف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

ثانياً - تنظيم الدورة

٦ - عُقدت الحلقة الدراسية في نومييا بكاليدونيا الجديدة، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وعقدت في إطار الحلقة الدراسية ٥ جلسات شارك فيها ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول القائمة بالإدارة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الأخرى، والخبراء. وقد نُظمت الحلقة الدراسية بطريقة تشجع على إجراء تبادل مفتوح وصريح للآراء.

٧ - وترأس الحلقة الدراسية دوناتس كيث سانت آيمي، الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة، وشاركت فيها الدول الأعضاء في اللجنة التالية أسماؤها: أنتيغوا وبربودا واندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وسانت لوسيا وشيلي وكوبا ومالي. وشاركت الدول القائمة بالإدارة وهي فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزلندا، بصفة مراقبين. وشارك أيضا ممثلون من الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا والبرازيل، والجزائر، والمغرب.

٨ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ عُين روبرت ج. آياسي (بابوا غينيا الجديدة)، نائبا لرئيس الحلقة الدراسية. وعُين توماسي بلير (أنتيغوا وبربودا) مقررا للحلقة.

٩ - وفي ما يلي جدول أعمال الحلقة الدراسية:

١ - دور اللجنة الخاصة في تيسير إنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار:

(أ) تحليل النتائج والعمليات الجارية والاتجاهات السائدة مع نهاية العقد الثاني؛

(ب) التقييمات والدروس المستفادة؛

(ج) ماذا سيأتي بعد ذلك؟

- ٢ - منظورات اللجنة الخاصة، والدول القائمة بالإدارة، وحكومات الأقاليم، وكذلك آراء الخبراء والمجتمع المدني بشأن كيفية إيجاد حلول للتحديات المتبقية:
- (أ) الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ؛
- (ب) الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي؛
- (ج) الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي.
- ٣ - دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنمائية إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي:
- (أ) عروض لبيانات يدلى بها ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون؛
- (ب) منظورات اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة وحكومات الأقاليم، فضلا عن آراء الخبراء والمجتمع المدني.
- ٤ - المضي قُدما: النهوض بعملية إنهاء الاستعمار بالاشتراك مع جميع الجهات المعنية.

ثالثا - وقائع الحلقة الدراسية

ألف - افتتاح الحلقة الدراسية

- ١٠ - افتتح دونالدس كيث سانت آيمي (سانت لوسيا) الحلقة الدراسية في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ بصفته الرئيس (يرد البيان الذي أدلى به الرئيس في التذييل الأول لهذا التقرير).
- ١١ - وفي الجلسة نفسها، تكلم أمام الحلقة الدراسية فيليب غوميز، رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة.
- ١٢ - وتكلم أيضا أمام الحلقة الدراسية السيد إيف داسونفيل، المفوض السامي لفرنسا في كاليدونيا الجديدة.
- ١٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، تلت رئيسة وحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة رسالة من الأمين العام.

باء - البيانات والمناقشات^(أ)

١٤ - في الجلسة الأولى المعقودة في ١٨ أيار/مايو، أدلى الرئيس ببيان (انظر التذييل الأول). وأدلى أيضا ببيانات فيليب غوميز، رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة، وفيكتور توتوغورو من المكتب السياسي لجهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، أحاب أيضا السيد غوميز على الأسئلة والتعليقات التي طرحها ممثلو بابوا غينيا الجديدة والمغرب والجزائر ومالي وكوبا.

١٦ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٨ أيار/مايو، استمعت الحلقة الدراسية إلى بيانين قدمهما الخبيران إدوارد بول وولفرز (أستراليا) ويوكو أوريو (اليابان). وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: وكالة كانك للتنمية (كاليدونيا الجديدة) ورابطة دراسات الغواهان والشومورو (غوام) ومركز دراسات جزر بيتكيرن (الولايات المتحدة الأمريكية). وأدلى ببيان المراقب عن جبل طارق.

١٧ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٩ أيار/مايو أدلى ببيانات ممثلو ساموا الأمريكية وتوكيلاو ونيوزيلندا وجزر كايمان. وأدلى ببيان الخبير كارلايل كورين. وأدلى ممثلا بابوا غينيا الجديدة وكوبا ببيانين. وأدلى ممثل نيوزيلندا ببيان كذلك. وأدلى الرئيس ببيان أيضا.

١٨ - وفي الجلسة ذاتها، استمعت الحلقة الدراسية إلى بيانين أدلى بهما ممثلا جزر فوكلاند (مالفيناس) والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جهة البوليساريو). وأدلى ممثل المغرب ببيان.

١٩ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٩ أيار/مايو، أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين وإسبانيا والجزائر. وأدلى ببيانين آخرين ممثلا المغرب والجزائر. وبعد أن أدلى المراقب عن جبل طارق ببيان، أدلى ممثلو كل من المغرب والجزائر وشيلي وكوبا ببيانات.

(أ) مكن الإطلاع على جميع البيانات وورقات المناقشة المقدمة في الحلقة الدراسية على موقع الأمم

المتحدة عن إنهاء الاستعمار، <http://www.un.org/Depts/dpi/decolonization>.

* هناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها، استمعت الحلقة الدراسية إلى عرضين لبيانات أدلى بهما ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخبير كارلايل كورين. وأدلى ممثل بابوا غينيا الجديدة ببيان. وأدلى أيضا ممثل جبهة البوليساريو ببيان.

٢١ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٢٠ أيار/مايو، أجرى المشاركون في الحلقة الدراسية تبادلا عاما لآراء بشأن سبل مضي اللجنة الخاصة قُدُما، بما في ذلك وضع أولويات للفترة المتبقية من العقد الدولي الثاني، وما يمكن اعتماده من نهج وأولويات لفترة ما بعد العقد الثاني. وأدلى ممثل إندونيسيا ببيان.

جيم - اختتام الحلقة الدراسية

٢٢ - في الجلسة الخامسة المعقودة في ٢٠ أيار/مايو، عرض المقرر مشروع التقرير عن الحلقة الدراسية.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، ألقى رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة بكلمة أمام الحلقة الدراسية

٢٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بملاحظات ختامية.

٢٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمد المشاركون بدون تصويت مشروع قرار أعربوا فيه عن تقديرهم لحكومتي كاليدونيا الجديدة وفرنسا وشعبيهما (انظر التذييل الثاني).

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٦ - أشار أعضاء اللجنة الخاصة المشاركون في الحلقة الدراسية إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وإلى دور اللجنة الخاصة في دراسة تطبيق الإعلان، وتقديم الاقتراحات والتوصيات بشأن مدى التقدم المحرز في تنفيذه، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة بهذا الشأن.

٢٧ - وأكد الأعضاء المشاركون مجددا على الأهمية المتواصلة للاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الحلقات الدراسية السابقة.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة ٩ من النظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2010/18، المرفق)، يقدم الأعضاء المشاركون التوصيات والاستنتاجات الواردة أدناه إلى اللجنة الخاصة في دورتها الموضوعية.

ألف - تقييم العقد الدولي الثاني

٢٩ - قام الأعضاء المشاركون بما يلي في إطار ملاحظاتهم الختامية:

(أ) لاحظوا وصول العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار إلى نهايته، التي تزامنت مع الذكرى الخمسين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولدى إمعانهم النظر في هذين الحدثين الهامين، قيموا التقدم المحرز، واستعرضوا طرق العمل القائمة، وشحذوا زحمًا متجدداً من أجل إتمام هذه المهمة التاريخية للجنة الخاصة التي تتطلب جهداً مستمراً من جانب اللجنة يتجاوز العقد الثاني؛

(ب) حددوا عدداً من القضايا الشاملة ضمن عملية إنهاء الاستعمار أثناء العقد الثاني، بما في ذلك أثر تغير المناخ، على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على وجه الخصوص، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ودور التعاون الإقليمي، والتثقيف والتوعية العامة، ودور المرأة، وتمكين الفئات الضعيفة من الناس، والقدرة على الحكم الذاتي الكامل؛

(ج) وفي ضوء الطابع الشامل للتحديات التي تواجه كثير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار ديناميات عالم اليوم المترابط، أكدوا ضرورة بذل جهود عن طريق مشاركة الأطراف المعنية وعلى أساس كل حالة على حدة، من أجل مواصلة تعزيز القدرة الإدارية والحكم الرشيد والاستدامة الاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مما سيمكن الأقاليم من التصدي للمسائل الشاملة بطريقة كلية؛

(د) اعترفوا بأهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية والترتيبات الإقليمية في مساعدة كثير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على مواجهة مختلف التحديات المستجدة، ورحبوا في هذا الصدد بمشاركة ممثلي منتدى جزر المحيط الهادئ ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية في الحلقة الدراسية؛

(هـ) شددوا على أن التعليم والتوعية للشعوب، ومنها الشعوب الأصلية، يظلان ضمن العناصر الحاسمة لإنهاء الاستعمار، وأشاروا في هذا الصدد إلى مسؤولية الدول القائمة بالإدارة عن كفالة تمكن الشعوب المعنية من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مركزها السياسي في المستقبل، وفقاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(و) أكدوا أهمية دور المرأة في عملية إنهاء الاستعمار، بما في ذلك التعليم، والقضاء على الفقر، وتمكين المجتمع المحلي؛

(ز) اعترفوا بدور قطاع الأعمال، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في عملية التنمية وفي تيسير تحقيق الاستفادة الاقتصادية، ورفاه شعوب الأقاليم عن طريق تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية في ممارستها لأعمالها؛

(ح) شددوا على أن عمليات استعراض الوضع و/أو الاستعراض الدستوري في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عمليات دقيقة ينبغي أن تلي توقعات معينة على أساس كل حالة على حدة؛

(ط) اعترفوا بأن تعزيز التفاعل والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة يظل أمرا ذا أهمية حاسمة لتنفيذ ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وستستفيد منه جميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول القائمة بالإدارة نفسها، ورحبوا في هذا الصدد بمشاركة فرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا في الحلقة الدراسية؛

(ي) اعترفوا أيضا بأهمية مشاركة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في اللجنة الخاصة بنشاط في عمل اللجنة، ورحبوا في هذا الصدد بمشاركة الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، والبرازيل، والجزائر، والمغرب في الحلقة الدراسية.

باء - تقييم الأوضاع في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ

٣٠ - قام الأعضاء المشاركون بما يلي في إطار ملاحظاتهم الختامية:

(أ) رحبوا بمشاركة ممثلي توكيلاو وساموا الأمريكية وكاليدونيا الجديدة، وبالمعلومات التي زودوا بها الحلقة الدراسية، ورحبوا أيضا بمشاركة الخبراء وممثلي المجتمع المدني من غوام وكاليدونيا الجديدة وممثلي مركز دراسات جزر بيتكرن الذين ساهموا بوجهات نظرهم حول عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم المشار إليها أعلاه؛

(ب) بالنسبة للتطورات الدستورية الحالية في ساموا الأمريكية، أحاط الأعضاء المشاركون علما بالمعلومات التي زود بها حاكم الإقليم الدراسية، واثنوا على حكومة الإقليم لما تبذله من جهود من أجل تعزيز الوعي العام بالأعمال التحضيرية الجارية لتقديم تعديلات دستورية؛

(ج) وأحاطوا علما بالقيود التي تواجهها حكومة الإقليم فيما يتصل باستخدام الأراضي، والتصرف في الأموال المخصصة من جانب الدولة القائمة بالإدارة، وأثر قوانين الولايات المتحدة بشأن الحد الأدنى للأجور على اقتصاد الإقليم؛

- (د) وأعربوا عن تقديرهم للدعوة الموجهة إلى اللجنة الخاصة للقيام بزيارة إلى الإقليم أثناء المؤتمر الدستوري الذي يعقد في حزيران/يونيه؛
- (هـ) فيما يتعلق بالوضع في غوام، أعربوا عن قلقهم إزاء أثر الحشد العسكري للولايات المتحدة في الإقليم على الهوية الثقافية للشعب الأصلي وعلى استخدامه للأراضي؛
- (و) وشددوا على ضرورة الرصد المستمر للوضع في الإقليم؛
- (ز) فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة، أعربوا عن تقديرهم للبيانات التي أدلى بها رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة والمفوض السامي لفرنسا وممثلو الكانك، والمعلومات التي قدموها؛
- (ح) وأحاطوا علما بالخطوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اتخذتها حكومة إقليم كاليدونيا الجديدة بشأن تنفيذ اتفاق نومييا الرامي إلى تصحيح أوجه الخلل القائمة؛
- (ط) وأقروا بأنه في إقليم يضم عددا بهذه الضخامة من أبناء الشعب الأصلي، يمكن لياكل الحكم التقليدية والممارسات الثقافية أن تعزز الحكم الرشيد وتحقق الاستقرار؛
- (ي) واعترفوا بقيمة الخبرة المكتسبة من عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة؛
- (ك) فيما يتعلق بالوضع في بيتكرن، رحبوا بتعزيز عملية اتخاذ القرار في الإقليم عن طريق إعادة هيكلة نظامه للحكم؛
- (ل) ورحبوا بإدراج أحكام عن حقوق الإنسان في دستور عام ٢٠١٠؛
- (م) وشجعوا الدولة القائمة بالإدارة على تقديم التدريب اللازم للموظفين لتمكين أبناء الجزيرة من تسيير شؤون إدارتهم التي أعيدت هيكلتها؛
- (ن) وأحاطوا علما بظروف الإقليم الخاصة، ومنها حجمه وموقعة النائي ضمن جملة ظروف تفرض تحديات خاصة أمام تقرير المصير؛
- (س) فيما يتعلق بتوكيلاو، أعربوا عن تقديرهم للبيانات التي أدلى بها أولو - أو - توكيلاو (رئيس توكيلاو) وممثل نيوزيلندا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة؛
- (ع) وأحاطوا علما باعتزام توكيلاو ممارسة حقها في تقرير المصير مرة ثانية في وقت ما في المستقبل القريب، والتركيز في الوقت الحالي على التصدي لاحتياجاتها الاقتصادية الملحة؛

(ف) وشجعوا الإقليم والدولة القائمة بالإدارة على مواصلة تعاونهما الوثيق من أجل الانتهاء من وضع خطة جديدة ثلاثية السنوات لتقديم تمويل إلى توكيلاو، وإقامة التوازن الصحيح بين مبادئ المساواة والنواحي العملية لتنفيذ عملية إنهاء الاستعمار.

جيم - التحديات والفرص في عملية إنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي والأقاليم الأخرى، بما في ذلك متابعة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٩

٣١ - قام الأعضاء المشاركون بما يلي في إطار ملاحظاتهم الختامية:

(أ) رحبوا بمشاركة ممثلي جزر كايمان والصحراء الغربية وكذلك المراقب عن جبل طارق في الحلقة الدراسية، وبالمعلومات التي زودوا بها الحلقة الدراسية، ورحبوا أيضا بالبيان الذي عرضه خبير ساهم بوجهات نظره حول عملية إنهاء الاستعمار في منطقة الكاريبي؛

(ب) فيما يتعلق بجزر كايمان، أحاطوا علما بإصدار دستور جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بعد الموافقة عليه في استفتاء، وأكدوا من جديد وضع حكومة الإقليم بأن الشعب لم يفوضها ولاية السعي لتحقيق الاستقلال السياسي الكامل؛

(ج) فيما يتعلق بالصحراء الغربية، أشار المشاركون إلى ولاية اللجنة الخاصة الهادفة إلى تحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وأعادوا التأكيد على جميع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة، بما فيها القرار ١٠١/٦٤، وأعربوا عن تأييدهم لقرارات مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩)، و ١٩٢٠ (٢٠١٠)، ولالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية في هذا السياق. ودعوا الأطراف إلى مواصلة إظهار الإرادة السياسية والعمل في بيئة مؤاتية للحوار من أجل الدخول في مفاوضات أكثر كثافة وأوثق صلة بجمهور المسألة، بما يكفل تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه ونجاح المفاوضات. وكرروا الدعوة التي وُجّهت إلى الأطراف في الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة بمواصلة تلك المفاوضات تحت رعاية الأمين العام، بدون شروط مسبقة وبمحسن نية، آخذة في اعتبارها الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، من شأنه أن يسمح لشعب الصحراء الغربية بتقرير مصيره في سياق ترتيبات تتمشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة؛

(د) فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، أشاروا إلى القرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن هذه المسألة، التي شجعت على استئناف المفاوضات بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة بهدف إيجاد حل دائم للتراع على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة؛

(هـ) فيما يتعلق بمسألة جبل طارق، رحبوا بمواصلة عمل منتدى الحوار بشأن جبل طارق الذي يضم إسبانيا والمملكة المتحدة وحكومة الإقليم.

دال - دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٣٢ - قام الأعضاء المشاركون بما يلي في إطار ملاحظاتهم الختامية:

(أ) رحبوا بمشاركة ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحلقة الدراسية وأعربوا عن تقديرهم للمعلومات التي قدمها للحلقة عن المساعدة المقدمة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ب) شجعوا صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تكثيف مشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة، بما في ذلك المشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية المقبلة بشأن إنهاء الاستعمار، بناء على دعوة اللجنة الخاصة؛

(ج) أيدوا دور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في تعزيز وتوسيع نطاق مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنشطتها باعتبارها أعضاء منتسبة، وخاصة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفقا لولاياتها وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن إنهاء الاستعمار.

هاء - تحليل وتقييم العقد الدولي الثاني والطريق إلى الأمام

٣٣ - قام الأعضاء المشاركون في إطار توصياتهم بما يلي:

(أ) أعادوا التأكيد على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها، وأنها بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير وضعها السياسي وفي السعي لتحقيق نائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

(ب) أعادوا التأكيد أيضا على أن كل محاولة ترمي إلى التفويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما هي أمر يتنافى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

(ج) أعادوا التأكيد على أن للأمم المتحدة دورا متواصلا ومشروعا تؤديه في عملية إنهاء الاستعمار، وأن ولاية اللجنة الخاصة هي برنامج رئيسي من برامج المنظمة؛ وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم حتى تُحل جميع قضايا إنهاء الاستعمار المعلقة بطريقة مرضية؛

(د) أعادوا التأكيد على دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية لدفع عملية إنهاء الاستعمار بالإضافة إلى رصد الحالة في الأقاليم؛

(هـ) شددوا على أهمية أن تقوم اللجنة الخاصة بوضع نهج استباقي موجه لبلوغ هدف إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة في قائمة الأمم المتحدة. ويتعين على اللجنة الخاصة أن تواصل تناول كل حالة بذهن متفتح بغية الاستفادة من الخيارات المتاحة وضح مزيد من الدينامية في عملية إنهاء الاستعمار؛

(و) وفي ضوء مساهمة مختلف المنظمات الإقليمية والترتيبات الإقليمية في بناء قدرات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لمواجهة التحديات الناشئة، أوصوا بضرورة تيسير المشاركة الفعالة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المنظمات الإقليمية المعنية والترتيبات الإقليمية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباستخدام الآليات الملائمة، إلى جانب تعزيز التعاون العملي الإقليمي الملموس في مجالات مختلفة مثل التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية وتمكين المجتمع المحلي؛

(ز) وفي ضوء أيضا الدور الهام للمنظمات والترتيبات الإقليمية في تقديم المساعدة إلى الأقاليم المعنية غير المتمتعة بالحكم الذاتي دعما لعملية إنهاء الاستعمار، اقترحوا أن تقوم اللجنة الخاصة، وفقا لولايتها وقرارات ومقررات الأمم المتحدة، بتعزيز تفاعلاتها وزيادة تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة؛

(ح) وفيما يتعلق بمسألة التوعية العامة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمسائل إنهاء الاستعمار، نصحوا اللجنة الخاصة بأن تشارك بصورة فعالة، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، في حملة للتوعية وأن تلتزم سبلا جديدة ومبتكرة لتنظيمها بهدف زيادة فهم شعوب الأقاليم لخيارات تقرير المصير وفقاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة المتخذة بشأن إنهاء الاستعمار، وذلك لغايات منها استكمال جهودها المتواصلة وضمان وصول المعلومات المتاحة بصورة فعلية إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ط) وفيما يتعلق بمسألة التعليم، اقترحوا أن تنظر حكومات الأقاليم المعنية والدول القائمة بالإدارة في إدراج مسائل إنهاء الاستعمار في المناهج المدرسية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ي) وفي ضوء الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في عملية إنهاء الاستعمار، شددوا على ضرورة مواصلة دعم مبدأ المساواة بين الجنسين، الأمر الذي سيسهم في إرساء الحكم الرشيد وتعزيز القدرة على الحكم الذاتي من خلال كفالة الحقوق المتساوية للجميع؛

(ك) وفيما يتعلق بعمليات الاستعراض المتعلقة بوضع الأقاليم و/أو باستعراض الدستور وبعملية إنهاء الاستعمار بوجه عام، شددوا على أن يكون التعامل مع هذه العمليات على أساس كل حالة على حدة وبطريقة تحترم حقوق الإنسان وتقوم على الشفافية والمساءلة والشمولية والمشاركة التي تضم الشعوب المعنية، وذلك وفقاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار ولمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

(ل) وفيما يتعلق بالعلاقة مع الدول القائمة بالإدارة، نصحوا بمواصلة تعزيز ودعم التفاعل والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة باتباع مختلف السبل والوسائل الممكنة، والتأكيد من جديد على ضرورة أن تتعامل جميع الدول القائمة بالإدارة بفعالية مع اللجنة الخاصة، ولا سيما تلك الدول التي لم تفعل ذلك؛

(م) وفي ضوء المساهمة القيمة التي قدمها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقة الدراسية، أكدوا من جديد على أن تواصل اللجنة الخاصة، باستخدام الآلية المناسبة وبمساعدة الأمانة العامة، العمل نحو تحقيق المشاركة التامة لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقات الدراسية المقبلة. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تيسر مشاركة ممثلي الأقاليم المنتخبتين في الحلقات الدراسية التي تنظم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة؛

(ن) وأكدوا ضرورة قيام اللجنة الخاصة بإعادة ترتيب طرق عملها وشحذ قدرتها على إدارة الحلقات الدراسية بطريقة مبتكرة لتمكين اللجنة من تحسين الاستماع إلى آراء الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(س) وفيما يخص دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، شددوا على ضرورة مشاركة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية في عمل اللجنة الخاصة وتعزيز الجهود التي تبذلها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباستخدام الآليات المناسبة، في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفي هذا الصدد، يتعين على اللجنة الخاصة إيجاد السبل والوسائل اللازمة لتشجيع هذه الوكالات والهيئات على المشاركة؛

(ع) نصحوا اللجنة الخاصة بالعمل على إيجاد السبل والوسائل التي تستطيع بموجبها أن تُعد، على أساس كل حالة على حدة، تقييمات أفضل للمرحلة الراهنة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وتقرير المصير في كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، بحيث يمكن أن تستخدم بوصفها قائمة مرجعية يقاس على أساسها ما أحرز من تقدم إلى الآن وما تبقى من عمل للقيام به، وفي هذا الصدد، دعوا اللجنة الخاصة إلى النظر في المقترح المتعلق بوضع اقتراح بمشروع معين؛

(ف) أعادوا التأكيد على أنه يتعين على اللجنة الخاصة مواصلة العمل من أجل إيضاح بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمشاركة حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة المعنيتين، على أساس كل حالة على حدة، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي هذا الصدد، لاحظوا الاهتمام الذي أبداه ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقة الدراسية بهذه البعثات الزائرة والخاصة؛

(ص) اقترحوا مرة ثانية أن تنظر اللجنة الخاصة في تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة بشأن إمكانية إعلان عقد دولي ثالث للقضاء على الاستعمار، مؤكدين من جديد أن عملية إنهاء الاستعمار لن تكتمل ما لم تُحل جميع مسائل إنهاء الاستعمار المعلقة بطريقة مرضية؛

(ق) وفي سياق النداءات بإعلان عقد دولي ثالث، يتعين على اللجنة الخاصة أن تجري بجدية حصرًا للتحديات الحالية التي تواجه عملية إنهاء الاستعمار وتضع خطة عمل عملية للعقد الثالث، يمكن تقييمها بدورها ضمن إطار عمل العقد نفسه.

التذييل الأول

بيان أدلى به الرئيس

وقت إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كان هناك نحو ٧٥٠ مليون نسمة، أي حوالي ثلث سكان العالم، يعيشون في أقاليم تابعة لقوى استعمارية. أما الآن فيعيش أقل من مليوني نسمة تحت حكم استعماري في ١٦ إقليمًا لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي. وقد بدأت موجة إنهاء الاستعمار، التي غيرت وجه الكوكب، مع مولد الأمم المتحدة، وتمثل أول النجاحات العظيمة التي حققتها الهيئة الدولية.

وتأكيداً لمبدأ تقرير المصير، يصف ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية الدول تجاه الأقاليم الواقعة تحت إدارتها بأنها "أمانة مقدسة" تحتل فيها مصالح السكان مكانة عليا. ومع استمرار عملية إنهاء الاستعمار في التقدم، اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ إعلانها التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأكد الإعلان حق جميع الشعوب في تقرير المصير وأعلن أنه ينبغي إنهاء السريع وغير المشروط للاستعمار. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لرصد تنفيذ الإعلان. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، حققت ٨٠ مستعمرة سابقة استقلالها. ويشمل ذلك جميع الأقاليم الخاضعة للحماية البالغة عددها ١١ إقليمًا، التي حققت تقرير المصير من خلال الاستقلال أو الارتباط الحر مع دولة مستقلة.

وفي عام ١٩٩٠، أعلنت الجمعية العامة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار (١٩٩٠-٢٠٠٠)، الذي تضمن خطة عمل محددة. وتبعه في عام ٢٠٠١، العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وتواصل حاليا اللجنة الخاصة رصد الحالة في الأقاليم الـ ١٦ المتبقية، عاملة على تيسير تقدمها نحو تقرير المصير.

ويتمثل التحدي الذي يواجهه كل منا في عام ٢٠١٠ في التفكير بشكل يراعي حقائق الواقع الحالي ويتطلع لإقامة مستقبل قابل للاستدامة. والأمم المتحدة ليست مكلفة باتخاذ قرار بشأن أفضل النتائج، فالجمعية العامة المعنية في المقام الأول بما إذا كانت خيارات الشعوب قد تمت بحرية بناء على معلومات وفهم مناسبين. ولذلك فإن اللجنة ترغب في الاستماع بإمعان لما ترغب الشعوب المعنية في قوله، على أمل تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة على أساس كل حالة على حده، مع مراعاة شرط الموافقة الحرة.

وتكمن قيمة الحلقات الدراسية من هذا القبيل في أنها تتيح مكانا يعرب فيه ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخبراء وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من الأطراف المعنية

في عملية إنهاء الاستعمار عن مختلف الآراء والأفكار بطريقة صريحة وبناءة. وتعلق اللجنة أهمية عظمى على الاستماع لأصوات شعوب الأقاليم التي تدعمها في البحث عن الطرق المناسبة لتقرير مصيرها.

ويعر كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لا تزال مدرجة على قائمة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار بمزيج من الظروف الفريدة التي غالباً ما تنطوي على قضايا سياسية بالغة التعقيد. ومن الضروري أن تلجأ جميع الأطراف المعنية بالتصدي لهذه القضايا إلى "تفكير خلاق" يراعي الظروف، لأنه ليس هناك حل واحد يلائم الجميع. فعلى سبيل المثال، يجب أن تجسد رغبات الدول الجزرية الصغيرة أوجه ضعفها في ما يتصل على وجه الخصوص بقدرتها على البقاء في العالم الحديث. فقد تغير العالم بعد مرور ٦٠ عاماً على قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، وأصبحت المسائل الرئيسية المتعلقة بالاستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) تواجه كل فرد في الوقت الحالي، إلا أن المجتمعات الأصغر أضعف في مواجهتها على وجه الخصوص.

وستستلزم تحديات تغير المناخ تعاوناً دولياً ضخماً، بالاعتماد غالباً بشكل أو ثقل على البلدان المجاورة وعلى علاقات قائمة منذ زمن طويل. فهناك أخطاء ينبغي تصحيحها. وهذا أمر هام للغاية، وينطبق على جميع الشعوب، وحتى في أكبر الدول.

ومن المهم لذلك أن تستمع الأمم المتحدة إلى آراء الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن كيفية رؤيتها لمستقبلها في عالم مترابط. وخيارات الأجيال الحالية يجب أن تبنى على تفكير في المستقبل وعلى مراعاة مصالح الأجيال المقبلة بقدر الإمكان.

وتؤدي الآن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية ومنتدى جزر المحيط الهادئ، دوراً هاماً بكثير مما كانت تؤديه في الماضي. ومن شأن الأهمية المتزايدة التي تكتسبها هذه المنظمات أن تتيح محاور هامة لمشاركة وتفاعل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإجراء "مناقشات خلاقية" عن خيارات إنهاء الاستعمار.

وكون أنه لا يزال يوجد ١٦ إقليماً على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بعضها في المحيط الهادئ، يشير إلى ضرورة التوصل إلى "حلول خلاقية"، بشرط أن تعكس هذه الحلول على الدوام المبدأ الرئيسي المتعلق بالاختيار الحر، وأن يترك الأمر تماماً للشعوب والدول المعنية القائمة بالإدارة للخروج بمقترحات وأفكار بشأن المركز السياسي الذي ترغب فيه بالنسبة لإقليمها في المستقبل. إلا أن الأمم المتحدة مكلفة، في إطار الميثاق وقرارات

الجمعية العامة الرئيسية، بتقديم المساعدة. وهذا هو محور هذه المناقشة الدائرة في كاليدونيا الجديدة.

وسنقوم في هذه الحلقة الدراسية بتقييم التطورات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الأقاليم بغرض التوصل، بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم، إلى برنامج عمل واقعي وذي منحى عملي على أساس كل حالة على حدة بشأن الطريق الذي نسلكه في المستقبل للنهوض بعملية إنهاء الاستعمار. ولبلوغ هذه الغاية، يلزم أن ننظر ثانية في النتائج الموضوعية للاستعراضات الشاملة للوضع في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على النحو المنصوص عليه في خطة العمل للعقد الثاني.

وتنفيذ الخطة ككل يستلزم منا أن نلقي عليها نظرة متعمقة. وفي إطارها، سنقيم التقدم المحرز في الإجراءات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على الصعيد الدولي، والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة، فضلا عن أثر الأنشطة والبرامج الإنمائية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية في الأقاليم.

ولكننا سنقوم أولا وقبل كل شيء باستعراض الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة لتحليل التقدم المحرز في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومداه وذلك في كل إقليم. ويجب أيضا أن نقيم دور اللجنة في متابعة أثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية على التقدم الدستوري والسياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وكذلك جهودها الرامية إلى ضمان التعاون الكامل من جانب الدول القائمة بالإدارة في هذا الشأن.

وإنني على ثقة من أننا سنتمكن من أن نخرج من هذه المفاوضات بخطة ترسم طريق المستقبل، لأن عمل اللجنة الخاصة وعملية إنهاء الاستعمار لن يتوقفا بانتهاء هذه الحلقة الدراسية أو بانتهاء العقد الثاني.

التذييل الثاني

قرار للإعراب عن التقدير لحكومي فرنسا وكاليدونيا الجديدة وشعبيهما

إن المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ،

وقد اجتمعوا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ في نوميا في كاليدونيا الجديدة، لتقييم عملية إنهاء الاستعمار في عالم اليوم،

وقد استمعوا إلى بيان هام أدلى به رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة،

وإذ يحيطون علما بالبيانات الهامة التي أدلى بها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

يعربون عن عميق امتنانهم لحكومي فرنسا وكاليدونيا الجديدة وشعبيهما لتزويدهم اللجنة الخاصة بالتسهيلات اللازمة لعقد حلقتها الدراسية، ولمساهمتهم الممتازة في نجاح الحلقة الدراسية، ولا سيما للضيافة الكريمة والبالغة السخاء والاستقبال الحار والودي اللذين شملاهما المشاركين طوال مقامهم في كاليدونيا الجديدة.

